

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	26-July-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	267,370
TITLE :	Opinions Diverge Regarding Oil Price Trends
PAGE:	10
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Waleed Khadory

PRESS CLIPPING SHEET

النفط في أسبوع

تباين آراء حول اتجاه أسعار النفط

وليد خدوري *

من الشركات الأميركية التي كانت متلهفة للاستثمار في قطاع البترول المكسيكي. أدت هذه المؤشرات السلبية إلى تقلص قيمة أسهم شركات النفط العالمية إلى أدنى مستوى لها منذ عقود، ما يعني تقلص رأس المال المتوافر لها.

لكن على رغم صحة التوقعات بالنسبة إلى تقلص الاستثمارات، تقلص إنتاج النفط غير التقليدي (النفط الصخري والنفوط المستخرجة من المياه العميقة والسجيل القاري في كندا)، فيما استمرت معدلات الإنتاج العالية من النفط التقليدية للدول الأعضاء في منظمة «أوبك» والدول غير الأعضاء في المنظمة.

تبقى أسواق النفط في حيرة من أمرها حتى إشعار آخر. هناك تفاؤل مفرط بتأثير زيادة الصادرات النفطية الإيرانية بعد رفع الحصار. وازدادت المضاربات في بادئ الأمر على إمكانية وصول الإمدادات في القريب العاجل، أي خلال النصف الثاني من ٢٠١٥. لكن اتضح الآن،

أن أقرب وقت لوصول الصادرات النفطية الإيرانية إلى الأسواق هو الربع الأول من ٢٠١٦. هذا إذا افترضنا أن إيران ستعاون كل التعاون مع تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشآتها النووية بحلول نهاية العام، وأن معارضة الحزب الجمهوري الأميركي والحرس الثوري الإيراني الاتفاق النووي الإيراني - الغربي، لن تؤدي إلى أي عراقيل أو تأخير.

لا تشكل الصادرات الإيرانية التحدي الأكبر والوحيد للأسواق خلال الأشهر المقبلة. فهناك أيضاً المخزون النفطي التجاري الأميركي، الذي ارتفع أخيراً إلى مستويات عالية جداً.

هذا المخزون ازداد لسببين، الأول هو تحويل شركات النفط الصخري إنتاجها إلى التخزين بدلاً من السوق المحلية، تقادياً لبيع إنتاجها في ظل الأسعار المنخفضة وفي انتظار تحسّن الأسعار إلى ٦٠-٧٠ دولاراً للبرميل. والسبب الثاني هو أن حجب شركات النفط الصخري إنتاجها عن السوق اضطر الولايات المتحدة إلى زيادة استيرادها.

ستصل الصناعة النفطية إلى مفترق طرق مرحلي أوائل العام المقبل. فمن جهة، هناك الصادرات الإيرانية الإضافية في الأسواق العالمية، خصوصاً الآسيوية، وهناك النفط الصخري الأميركي الذي سيغطي الطلب في السوق المحلية. وسيشكل تزامن زيادة النفوط الإيرانية والأميركية في الوقت ذاته تقريباً، ضغطاً على الأسعار.

ويُحتمل في هذه الحالة، أن تستمر الشركات الأميركية في التخزين ما دامت ثمة سعة كافية لذلك، من أجل الحفاظ على سعر معقول أكثر لمبيعاتها، وهذا سيعني تحسّن معدل سعر نفط «غرب تكساس المتوسط» بالنسبة إلى سعر «برنت».

وإذا وصلت الإمدادات الأميركية والإيرانية إلى الأسواق في وقت واحد، فهذا سيؤدي إلى تدهور جديد في الأسعار، وهذا أمر محتمل، لكنه سيؤدي إلى خسائر فادحة على المنتجين جميعاً، ومنهم الإيرانيون والأميركيون.

تغيرت بسرعة آراء المراقبين وتقارير دور البحوث المتخصصة بصناعة النفط العالمية. توقع المراقبون تحسناً في الأسعار ليرتفع المعدل إلى نحو ٧٠ دولاراً للبرميل، لتتخفّض التوقعات الآن إلى نحو ٥٠ - ٥٥ دولاراً للبرميل نفط «برنت»، وأقل من ذلك للبرميل نفط غرب تكساس الوسيط. ثمة أسباب كثيرة لهذا الاختلاف في وجهات النظر، أهمها التباين في الآراء حول معدلات الطلب على النفط خلال الفترات المقبلة، إذ توقع كثير من المراقبين أن انهيار أسعار النفط من معدلاتها القياسية السابقة التي تراوحت بين ١٠٠ و ١١٠ دولاراً للبرميل، سيزيد الطلب. وتباينت الآراء حول حجم الإمدادات النفطية التي ستصل إلى الأسواق خلال الفترة القريبة المقبلة.

لماذا وجهات النظر المتعددة والمختلفة؟ يتوقع نظرياً، أن يرتفع الطلب على النفط عند انخفاض السعر، وهو انخفاض، بل تدهور منذ أكثر من سنة، فبرزت توقعات بزيادة الطلب المفترض بدوره أن يحسن مستوى الأسعار. يؤدي عادة انخفاض سعر النفط، إلى تقليص نفقات الإنتاج والتجارة الدولية، خصوصاً الشحن البحري، ناهيك عن ازدياد معدلات السفر لتمضية الإجازات.

فما الذي حصل؟ ارتفع الطلب العالمي على النفط نحو ١,٦ مليون برميل يومياً خلال السنة الماضية، على رغم وهن الاقتصاد الصيني خلال الفترة نفسها. وتواجه الصين فعلاً، تحدياً كبيراً في كبح الانهيار في أسهم شركاتها التي اقترضت البلايين من الدولارات، إلا أن المشكلة لا تزال مستمرة.

وتوقع المراقبون، بناءً على تجارب سابقة، أن تتخفّض استثمارات شركات النفط في مشاريع جديدة على ضوء انخفاض الأسعار. فالتجارب تدلّ على أن شركات النفط تقلص موازنتها في مشاريع تؤدي إلى زيادة الإنتاج. كما دلت التجارب على تقلص تكاليف الحفر والإنتاج، وإنهاء شركات الخدمات الهندسية البترولية ووظائف الآلاف من موظفيها.

وصح بعض هذه التوقعات، خصوصاً على صعيد الاستثمار في النفط غير التقليدي، فانخفاض إنتاج النفط الصخري الأميركي نحو ٧٠٠ ألف برميل يومياً، وتراجع استنتاج حفارات النفط عالمياً نحو ٤٢ في المئة، وخسر حوالى ٧٠ ألف موظف وعامل في قطاع النفط ووظائفهم حول العالم، وقلصت شركات النفط الكبرى استثماراتها الرأسمالية في مختلف دول العالم نحو ١٢٩ بليون دولار خلال ٢٠١٥.

وخير مؤشر إلى تقلص اهتمام الشركات بالاستثمار في مشاريع جديدة، هو إخفاق المكسيك في استقطاب الشركات للاستثمار في مناطقها البحرية، على رغم خضوعها للضغوط لتفتّح الأبواب لاستثمار الشركات الدولية في أراضيها، بدلاً من احتكار شركة النفط الوطنية المكسيكية «بيمكس» وحدها الإنتاج البترولي في البلاد. كان الإقبال خجولاً جداً، خصوصاً